وداع جثماني الشهيدين أوس النعسان ومرزوق أبو نعيم. (عدسة: عصام الريماوي)

وداع الشهيدة رجاء عويس. (وفا)

الطالب أوس النعسان والشاب مرزوق أبو نعيم في المغير ورجاء عويس من مخيم جنين والفتى محمد الجعبري شمال الخليل

استشهاد 4 مواطنين في الضفة جراء اعتداءات الاحتلال والمستوطنين

الشهيد محمد الجعبري

الشهيد أوس النعسان

الشهيد مرزوق أبو نعيم

محافظات- الحيـاة الجديدة- وفا- استشـهد 4 المواطنين، أمس الثلاثاء، في مناطق متفرقة من الضفة المحتلة، جراء اعتـداءات نفذتهـا قوات الاحتـلال ومسـتوطنون في جنين والخليل ورام الله.

ففي قرية المغير، استُشهد مواطنان، أحدهما طالب مدرسة، وأصيب 3 آخرون، في هجوم للمستوطنين على مدرسة في قرية المغير.

وأعلنت وزارة الصحة، استشهاد الطفل أوس حمدي النعسان (14 عاما)، والشاب جهاد مرزوق أبو نعيم (32 عاما)، فضلاً عن وقوع 3 إصابات بالرصاص الحي، خلال هجوم المستوطنين على مدرسة ذكور المغير.

تجدر الإشارة إلى أن والد الشهيد الطفل أوس حمدي النعسان، كان قد استُشهد برصاص مستوطنين عام 2019، خلال نقله جرحى سقطوا في اعتداء مماثل، فيما الشهيد جهاد مرزوق أبو نعيم هو نجل نائب رئيس المجلس القروي في المغير.

ويقول شاهد العيان كفاح النعسان، إنه ومجموعة من شبان القرية توجهوا إلى المدرسـة فـور ورود نبأ تعرضها لهجوم من المسـتوطنين، وتمكنوا من الوصول لها سـعياً لإخلائها من الطلبة والكادر التعليمي.

آنذاك، كما يقول النعسـان بدأ إطلاق النار على نوافذ الغرف الصفية والشرفات، وكانت مليئة بالأطفال الذين لم يكونوا قد تمكنوا بعد من المغادرة، وانتابتهم نوبة من الهلع والرعب.

وذكر أن الاستهداف تم بشكل مباشر لمن هم داخل المدرسة، إذ رصد 3 إصابات شـاهدهم وهم يسـقطون، أحدهم على الأقل اخترق رصاص المستوطنين رأسه، بينما تواصل العمل على إخلاء المدرسة زحفا.

وما أن وصلت سيارات الإسعاف وبدأ نقل المصابين كما يفيد الشـاهد، هاجم جيش الاحتلال المنطقـة، وأطلق وابلاً من قنابل الغاز السام المسيل للدموع صوب الأهالي.

وقال أحد المسعفين، إنه شاهد 3 مستوطنين على الأقل ممن شاركوا في الهجوم كانوا يتعمدون إطلاق النار على الأطفال الذين حاولوا الفرار من الغرف الصفية.

وأضاف، أن المسـتوطنين كانوا على مسـافة تبعد 50 متراً عن المدرسة وتطل عليها، بما مكّنهم من استهداف الأطفال وتصويب رصاصهم نحوهم بدقة تقترب من القنص.

ويـروي الجريـح عطا الله أبـو عليا (63 عامـاً)، كيف تدخلت قوات الاحتلال باقتحامها القرية بعد حادثة إطلاق النار على المدرسة، لتوفير الحماية للمستوطنين.

ويقول إنه كان يقصد المسجد لصلاة الظهر، وحين سمع عن اعتداء المسـتوطنين توجه صوب المدرسة، ولما اقترب منها توقفت بجانبه مركبة عسكرية تابعة لجيش الاحتلال، ودون تحذير أطلق جندي النار عليه وأصابه في ساقه.

وفي جنين، استشهدت المواطنة رجاء عويس (45 عاما) من مخيـم جنين، متأثـرة بإصابتها التي تعرضـت لها قبل نحو عامين ونصف.

وأعلن عن استشـهادها في مستشفى ابن سينا، بعد معاناة طويلة إثر إصابتها بشظايا في الدماغ.

وكانـت عويس قـد أصيبت عـام 2023 خـلال اقتحام قوات الاحتلال لمخيم جنين، عقب تفجير باب منزلها أثناء مداهمته، ما أدى إلى إصابتها بشظايا في الرأس وتضرر خلايا الدماغ، ودخولهـا فـي غيبوبـة منـذ ذلك الحيـن حتـى الإعلان عن استشهادها.

وفي الخليل، استشهد الفتى محمد مجدي الجعبري (16 عاماً) بعد أن دعسـه مسـتوطن أثناء توجهه إلى مدرسـته شمال المدينة.

وذكرت مصادر أمنية أن الحادثة وقعت نحو الساعة السادسة صباحا عندما كان الجعبري يقود دراجته الهوائية، حيث صدمه مستوطن يقود مركبة تتبع لطاقم الحماية الخاص بأحد وزراء حكومة الاحتلال، على الطريق الالتفافي رقم 60 المؤدي إلى مستوطنة «كريات أربع»، قرب مفترق بيت عينون، ما أدى إلى استشهاده على الفور.

وفي سـياق متصل، أفادت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بأن قوات الاحتلال والمسـتوطنين نفذوا 1819 اعتداءً خلال شهر آذار الماضي، منها 1322 اعتداءً نفذتها قوات الاحتلال، و497 اعتداءً نفذها مستوطنون.

وبيّـنـت الهيئـة أن محافظة الخليل سـجلت العدد الأكبر من الاعتـداءات بواقـع 321 اعتداءً، تلتها نابلس بـ315 اعتداءً، ثـم رام الله والبيرة بـ292 اعتداء، والقدس بـ203 اعتداءات، في مؤشر على تصاعد وتيرة الاستهداف في هذه المناطق.

ادانات

وأكـد رئيـس المجلس الوطنـي روحي فتوح، فـي بيان، أن «قتل الفلسـطيني أصبح امتيازا ممنوحا للمسـتعمر القاتل محميا بمنظومة رسـمية تمنع محاسبته وتشرعن الجريمة، في تجسيد فاضح لدولة تتبنى الإرهاب والعنصرية كسياسة ممنهجة».

وحذّر فتوح من «مخططات تقودها أوساط نافذة في حكومة اليمين لتنفيذ عمليات تطهير عرقي وارتكاب مجازر جماعية فـي القـرى والبلـدات الفلسـطينية، بهدف فـرض التهجير القسـري عبر الإرهاب المنظم، في إطار مشروع استعماري إحلالي».

وشدد فتوح على أن «استمرار إفلات المستوطنين من العقاب يشـكّل ضوءا أخضر لمزيـد من المذابح، ويؤكد مسـؤولية حكومـة الاحتـلال عن جرائـم حرب وجرائم ضد الإنسـانية تستوجب الملاحقة الدولية».

ودعـا إلى التعامـل مع كيـان الاحتلال بوصفـه دولة فصل عنصري «أبارتهايد»، وتطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف عليه، وفرض عقوبات ومساءلة دولية تضع حدا لجرائم الاسـتعمار الاسـتيطاني وإرهاب المستوطنين، وتوفير حماية دولية عاجلة لشعبنا الفلسطيني قبل أن تتحول مخططات التطهير العرقي إلى مجازر دموية.

وشـددت وزارة الخارجيـة والمغتربيـن فـي بيـان، على أن جرائم المسـتوطنين الممنهجة والتي تتكرر بشـكل يومي، وما يرافقها من قتل ودمار، وسـرقة الممتلكات، في محاولة لإعادة إنتاج النكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، هي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة، لدفع شعبنا الصامد في أرضه إلى الرحيل قسرا.

وأشارت الوزارة إلى أن ما تتعرض له قرية المغيريندرج في إطـار إصرار الاحتلال على فرض واقع قسـري غير قانوني، عبر الارهاب والتطهير العرقي الصامت، وتكثيف الاسـتعمار والضم التدريجي للضفة الغربية المحتلة.

وقالت «الخارجية»: «إن الاسـتخفاف الإسـرائيلي المسـتمر بالإجمـاع الدولـي الرافض للاسـتعمار، وغياب أي مسـاءلة حقيقية، يشجعان على التمادي في ارتكاب المزيد من الجرائم بحق شعبنا، ويعكسان عجز المجتمع الدولي عن فرض إرادته في تطبيق القانون الدولي».

وطالبـت الوزارة بوقفة دولية جماعية جادة تتجاوز بيانات الإدانـة وخاصة الـدول الأوروبيـة المجتمعة فـي الاتحاد الأوروبـي، واتخـاذ إجـراءات عملية وفورية، بما في ذلك تصنيف الجماعات الاستعمارية كمنظمات إرهابية، وفرض عقوبات على منظومة الاستعمار وجيش الاحتلال، وربط علاقات الدول بدولة الاحتلال بمدى التزامها بالقانون الدولي وقرارات الشـرعية الدولية، وربطها بشـكل مباشر بوقف انتهاكاتها وجرائمها، بما يسـهم في حماية حل الدولتين، ووضع حد لسياسات الاحتلال الاستعمارية.

وأكـدت الوزارة اسـتمرار عملها على المسـتويات القانونية والسياسـية والدبلوماسـية لملاحقة جميـع المتورطين في هذه الجرائم ومحاسـبتهم، وتكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وصولا إلى إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المسـتقلة ذات السـيادة علـى حدود عـام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وقـال الأمين العام للجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، جهـاد رمضـان، في بيـان إن المسـتوطنين اقتحمـوا حرم المدرسـة، ما أسـفر عن استشـهاد مواطنين اثنين وإصابة عدد آخر، في حادثة وصفها بأنها تمثل انتهاكا جسيمًا لحرمة المؤسسات التعليمية ولحقوق الإنسان.

وأضاف أن استهداف المدارس والبيئة التعليمية يشكل مساسا مباشرا بحق الأطفال في التعليم، ويعكس تصعيدًا خطيرًا يمس البعـد الثقافـي والتربوي في المجتمع الفلسـطيني.

واعتبر أن مثل هذه الاعتداءات تمثل محاولة لزعزعة العملية التعليمية والنيل من صمود المجتمع.

ودعا رمضان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسـكو) وكافة المؤسسـات الدولية والحقوقية المعنية، إلى اتخاذ خطوات عملية تتجاوز بيانات الإدانة، والعمل على توفير حماية عاجلة للمؤسسات التعليمية والطلبة والمعلمين.

وشـدد علـى أهميـة تحـرك المجتمـع الدولـي لوقـف هذه الانتهاكات، وضمان بيئة آمنة للتعليم، مؤكدًا ضرورة محاسبة المسؤولين عنها وفق القوانين الدولية.

كما اعتبرت جبهة النضال الشـعبي أن اسـتهداف ميليشيات المسـتوطنين لأهالي بلدة المغير، والذي أدى إلى استشهاد مواطنين، أحدهما طالب مدرسة، وإصابة أربعة آخرين، يندرج في إطار إرهاب الدولة المنظم.

وأشـار عضـو المكتب السياسـي للجبهة وسـكرتير الإعلام المركزي، حسـني شيلو، إلى أن حالة الانفلات غير المسبوق من قبل ميليشـيات المسـتوطنين تأتي بقرار سياسـي من حكومة الاحتلال، عبر تسـليحهم، ليشـكلوا ما يشبه جيشًا من القتلة.

وتابع شـيلو أن المسـتوطنين يمثلون ميليشيا مسلحة جرى تسليحها من قبل قوات الاحتلال بهدف تنفيذ اعتداءات ومجازر بحق شعبنا.

وأضاف أن جريمة تحمل طابعا جماعيا ومنظما، داعيا المجتمع الدولـي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذه الميليشـيات ومحاسبتها.

وزارة العدل: خطوةٌ وطنية جامعة للكشف عن مصير أكثر من 11,200 فلسطيني مفقود

الفريق الوطني لمتابعة ملف المفقودين والمختفين قسراً يباشر أعماله

رام الله- وفا- انطلقت أمس الثلاثاء أعمال الفريق الوطني لمتابعة ملف المفقودين في اجتماعه الأول، برئاسة وزير العدل المستشار شرحبيل الزعيم، تنفيذا لقرار صدر عن مجلس الوزراء.

وقالـت وزارة العـدل في بيان، إن تشـكيل الفريق يُمثّل خطـوةً وطنيةً جامعة تتصدّى لأحد أكثـر الملفات إلحاحاً وإنسـانية في تاريخ فلسـطين المعاصر، تجسيداً لالتزام الدولـة الفلسـطينية بحـق أكثـر مـن 11,200 مواطـن فلسطيني ممن يُعدّون في عِداد المفقودين أو المختفين قسرياً منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، بينهم ما يزيد عن 4,700 امرأة وطفل، إضافة إلى آلاف الشهداء الذيـن لا تزال جثامينهم تحت أنقـاض المباني المدمّرة، وأعدادٍ غير معلومة من المعتقلين في منشـآت الاحتلال الإسرائيلي دون الاعتراف بوجودهم.

وأكّد وزير العدل أنّ الفريق الوطني هو النواة التأسيسية لجهدٍ مؤسسي ممتد، يمهّد الطريق لاحقاً لإنشاء الهيئة الوطنيـة لشـؤون المفقودين، مرحبا بأي جهات مسـاندة تدعـم عمـل الفريق وغاياتـه، مشـدّداً علـى أنّ الدولة الفلسـطينية قـرّرت — في لحظةٍ وطنيـةٍ فارقة — ألّا تترك عائلات المفقودين وحيدةً في مواجهة هذه المأساة.

وأضاف الزعيم: «إن معرفة مصير المفقودين والمختفين قسـرا والشـهداء مجهولي الهوية الموجودين في المقابر الجماعية حقٌّ إنسـانيٌّ أصيل لا يسقط بالتقادم، كفلته المواثيـق الدوليـة، وفـي مقدّمتها اتفاقيـات جنيف ذات العلاقـة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشـخاص من الاختفاء القسري، ومَنْحُ هذا الحق لذوي المفقودين ليس منّةً من أحد، بل هو التزام قانوني وأخلاقي وإنساني على الدولة أن تنهض به».

وأكّـد أنّ الفريق سـيعمل وفق منهجيـة واضحة، قوامها التوثيق الشـامل أولاً، ثم العمل الفنـي والميداني لاحقاً، مشـيراً أن وزارة العـدل قد أطلقت رابطـا لقاعدة بيانات المفقودين.

ويضمّ الفريق الوطني، الذي تترأسه وزارة العدل مقررةً، وزارات الداخليـة، الخارجية والمغتربيـن، الصحة، المالية والتخطيط، شـؤون المرأة، التنميـة الاجتماعية، الإغاثة/غرفـة العمليات الحكومية، مجلس القضاء الأعلى، ديوان قاضـي القضاة، القضاء العسـكري، النيابة العامة، هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين، نقابة المحامين الفلسطينيين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسـطيني، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، مركز شـؤون المـرأة، مركز الميـزان لحقوق الإنسـان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، مركز القدس للمساعدة القانونية.

ومهـام الفريـق ومحـاور عملـه بوصفه نقطـة الارتكاز الوطنيـة الموحّـدة وفريـق التنسـيق الرسـمي لملـف المفقوديـن والمختفين قسـراً تتمثل فـي توحيد تمثيل الدولة الفلسـطينية بصوتٍ واحـدٍ ومرجعيةٍ واحدة أمام عائلات المفقودين والشـركاء الدوليين، تنسـيق الجهود بيـن الـوزارات والمؤسسـات المعنية، بما يكفـل تكامل الأدوار وعدم ازدواجية الجهد، الإشراف على تطوير وتوجيه سياسـات المنصـة الوطنيـة الموحّـدة لاسـتقبال بلاغات المفقودين وإدارة بياناتهم، التي تُشـغّلها وزارة العدل، قيـادة جهود التوثيق الوطني وتوحيـد البيانات، من خلال التنسيق مع قواعد البيانات القائمة لدى مؤسسات المجتمع المدني واللجنة الدولية للصليب الأحمر وسائر الجهات ذات الصلة، وضع عائلات المفقودين في صميم العمل، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني لهم، بناء شراكات دولية اسـتراتيجية مع جهات متخصصـة كاللجنة الدولية للصليـب الأحمـر، واللجنـة الدولية لشـؤون المفقودين، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، ولجنة المفقودين في قبرص، وتطوير الإطار التشريعي الناظم للملف، وصولاً إلى قانون شامل لشؤون المفقودين.

يشـار أن الفريق الوطني سيقوم بعقد اجتماعات دورية، كما سيتم تشكيل لجانٍ فرعيةٍ متخصصة تتولى العمل التفصيلي بين الاجتماعات الدورية، من بينها: لجنة التوثيق والمنصة الإلكترونيـة، لجنة الطب العدلي والتعرّف على الهوية، لجنة الشـؤون القانونية والتشـريعية، لجنة دعم الأسـر والعمل النفسي والاجتماعي، لجنة التعاون الدولي والشراكات، ولجنة الإعلام والتواصل.

واختتم الوزير الزعيم بالتأكيد على أهمية تشكيل الفريق الوطنـي والبدء بتنفيذ المهام الموكلـة اليه بموجب قرار مجلس الوزراء.